19970602-0001-2

النهار - ١٩٩٧/٦/٣

نشرة مذكرة الى الهراوي

مذكرة الى الهراوي بمطالب ذوي المخطوفين:

تعديل قانون اثبات وفاة المفقودين ومساواتهم بالمعتقلين في السجون الاسرائيلية

عقب اللقاء الذي تم الثلثاء في ١٣/٥/١٩٩٧ بين السيدة منى الياس الهراوي ووفد من اهالي المخطوفين اللبنانيين، تسلمت السيدة الهراوي امس مذكرة خطية منهم تتضمن رؤيتهم لحل قضية مخطوفيهم، ومطالبهم التي تتركز على أمرين اساسيين: الاول يتعلق بالكشف عن مصير المخطوفين، والثاني بضمان الرعاية الاجتماعية لاهاليهم.

المصير

ويقول الاهالي في مذكرتهم: "الاصرار على كشف مصير المخطوفين يعود الى تأكيد سيادة الدولة والقانون، والحرص على توطيد السلم الاهلي والانصهار الوطني الحقيقيين، وحق الاهالي في معرفة مصير ذويهم المخطوفين. اذ لا يجوز ان يبقى هؤلاء سنوات وسنوات يكتوون بنار اللوعة والفراق. وتبقى معرفة الحقيقة، مهما كانت قاسية، اكثر رحمة من حال الانتظار واللايقين التي تنهش لحمهم وأرواحهم واعصابهم (...)".

ويطالبون بأن "تقوم اجهزة الدولة باجراء استقصاء جدي وفعلي، يطلق بنتيجته سراح الاحياء، وتعلن وفاة الباقين الذين لا أثر لهم. وينطبق ذلك على جميع الذين خطفوا بين ٢٨/٢/١٩٧٥ و١٣/١٠/١٩٩٠. فالدولة تملك المعلومات الوافية عن ضحايا الخطف ومرتكبيه، وتملك القوة المعنوية والمادية لاجراء هذا الاستقصاء. كما ان المعلومات متوافرة مع اشخاص، منهم من هو في يد السلطة، ومنهم من هو في السلطة يسهم في بناء الدولة". واعتبروا انه "يجب تعديل القانون رقم ٤٣٤ تاريخ ١٥/٥/١٩٩٥ المتعلق بـ "الاصول الواجب اتباعها لاثبات وفاة المفقودين"، او الغاؤه واستصدار قانون آخر يكون اكثر واقعية وعدالة.

مساواة

اما من الناحية الاجتماعية، والمتعلقة بالعائلات والاولاد الذين خلفهم المخطوفون، فتوجز المذكرة المطالب بالآتي:

١- "تأمين راتب شهري للعائلات المعوزة التي فقدت المعيل الاساسي نتيجة الخطف ولا تجد من يقوم بأود اعالتها.

٢- استفادة اهالي المخطوفين من تقديمات الضمان الاجتماعي عبر منحهم بطاقة صحية تبعد عنهم شبح المرض والموت.

٣- اعطاء الاولوية لابناء المخطوفين لدخول المدارس الرسمية.

٤- انشاء مراكز تأهيل مهني لعائلات المخطوفين في شكل يؤمن لهم اكتساب مهارة ما، او تعلم مهنة تضمن تحولهم افرادا منتجين. وضرورة ان تشمل هذه الفئة البرامج التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية.

٥- منح هذه الفئة قروضا صغيرة، طويلة الاجل، ومن دون فوائد، تساعدهم في الانطلاق في عملية الانخراط في الانتاج.

٦- فرض نسبة معينة لتوظيف هؤلاء في ادارات الدولة ومؤسساتها اسوة بالمعوقين".

ويتساءل الاهالي: "لماذا لا ينظر الى مخطوفي الحرب اللبنانية بمستوى ضحايا الاعتقال والاسر لدى العدو الاسرائيلي؟

وأرفقت المذكرة بجدول عن عينة من عائلات المخطوفين، يتضمن احصاء لعدد افرادها ودراسة عن اوضاعها الاجتماعية والصحية.

وقد وعدت السيدة الهراوي ببذل ما في وسعها مع المسؤولين والمعنيين للمساعدة في ايجاد حل لهذه المأساة الانسانية.

م. أ. ع